

دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية

أميرة محمد عمارة

مدرّسة في قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية،
كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
amiraemara2000@yahoo.com.

مقدمة

في إطار تزايد الاهتمام بموضوع الفساد وإثبات كثير من الدراسات التطبيقية أن تزايد مستوى الفساد في مجتمع ما يؤثر سلباً في معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، تعددت الدراسات التي بحثت في محدّدات الفساد وآثاره، وفي كيفية مكافحته. وتعرضت بعض هذه الدراسات للتعليم وعلاقته بظاهرة الفساد، ولدور التعليم في تحديد مستوى الفساد في المجتمع، أي في ما إذا كان التعليم يزيد من قدرة الأفراد على مقاومة أية ممارسات للفساد، أم أنه يزيد الفساد انتشاراً في المجتمع. وفي إطار ما تردّد في الآونة الأخيرة من أن محاربة الفساد يمكن أن تتم بأسلوب غير مباشر من خلال تغيير هيكلية في المجتمع نفسه، ولا تقتصر فقط على الشكل المباشر - أي تتبّع مواطن الفساد بين الموظفين والإداريين - يبرز دور التعليم وما يتضمنه من برامج تهدف إلى محاربة الفساد^(١).

ويتضح من هذا التوجّه أن المجتمع المدني يُعدّ عنصراً أساسياً في أية محاولة لمقاومة الفساد، ويتعيّن عليه أن يتعاون في ذلك مع كلّ من الحكومة والقطاع الخاص. وتُعتبر مشاركة المجتمع المدني شيئاً أساسياً، لأنه يستطيع أن يقوم بأدوار معيّنة بصورة أكثر فعالية من الفاعلين الآخرين، مثل المراقبة والانتقاد والإبلاغ عن ممارسات الفساد، وكذلك إعلان المعلومات ونشرها^(٢).

وهذا يؤكد دور التعليم في توعية الأفراد الذين يشكّلون المجتمع المدني، في واقع الأمر، وتفعيل مشاركتهم في مواجهة الفساد، ويؤكد من ثم أهمية تحليل واستيعاب العلاقة بين التعليم وظاهرة الفساد، بما قد يساعد صانعي السياسة ومن يمارسون مهنة التعليم على استخدام التعليم بشكل فعّال كأداة للسيطرة على ظاهرة الفساد في المجتمع.

١ - مشكلة الدراسة

يعاني كثير من الدول انتشار الفساد وانعكاس وجوده سلباً على العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها النمو الاقتصادي. وعليه، تعددت الدراسات التي حاولت دراسة أسباب الفساد وكيف أنه يتأثر بالعديد من المتغيرات، كما حاولت اقتراح الحلول لمواجهته، من ذلك، مثلاً، الاهتمام برفع مستوى التعليم، ومن ثم زيادة وعي الأفراد وإدراكهم ظاهرة الفساد، ورفع قدراتهم على مواجهته.

وبناء عليه، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي: إلى أي مدى يؤثر مستوى التعليم في مستوى الفساد في المجتمع؟

Rudiger Ahrend, «Press Freedom, Human Capital, and Corruption,» *DELTA Working Paper*, no. 11 (١) (February 2002), p. 2.

Ellie Keen, «Fighting Corruption through Education,» *COLPI Paper* (Open Society Institute, (٢) Hungary), no. 1 (2000), p. 7.

٢ - أهمية الدراسة

يُعدّ الفساد أحد المعوقات الرئيسية لعملية التنمية في كثير من الدول النامية. وبالرغم من تعدّد الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة في ظاهرة الفساد، فإن القليل من تلك الدراسات ركّز على العلاقة بين مستوى التعليم، كأحد محدّدات الفساد، ومستوى الفساد في مجتمع ما، وهذا ما ستركز عليه هذه الدراسة.

٣ - فرضية الدراسة

تحاول الدراسة اختبار فرضية أساسية مؤداها: «يقلل التعليم من فرص انتشار الفساد».

٤ - هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرّف على طبيعة العلاقة بين التعليم والفساد، وعلى ما إذا كان تأثير التعليم في ظاهرة الفساد تأثيراً سلبياً أم إيجابياً؟

٥ - منهجية الدراسة

تحاول الدراسة تحليل العلاقة بين المتغيرات موضع البحث، وهي متغيرات التعليم والفساد، وتتبع الأسلوب القياسي لتقدير أثر التعليم في الفساد، وذلك باستخدامها طريقة المربعات الصغرى (OLS)، واعتمادها على أسلوب تجميع السلاسل الزمنية مقطعيّاً (Pooling). وسوف يتم تقدير العلاقة بين التعليم والفساد لعينة من الدول النامية (٣٨ دولة)^(٣) في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٧. وبناء عليه، تتناول الدراسة في الجزء التالي تعريف الفساد ومحدّداته، والعلاقة بين التعليم والفساد، من خلال التطرّق إلى عدد من الدراسات السابقة، يليه توصيف المتغيرات، ثم اختبار وتقدير العلاقة بين التعليم والفساد، وعرض وتحليل نتائج التقدير، ثم تُختتم الدراسة بالخلاصة والنتائج.

أولاً: الفساد: التعريف والمحدّدات

يُعدّ الفساد ظاهرة معقّدة لا يمكن إرجاعها إلى سبب واحد فقط، لأنها تتأثر بعوامل عديدة، اقتصادية واجتماعية وديمقراطية. وقد يعكس ذلك مدى صعوبة مكافحة ظاهرة الفساد، نظراً إلى أن المكافحة تتطلب حوضها على جبهات عدّة^(٤). وتحاول الدراسة في هذا الجزء أن تعرّف الفساد وأهم محدّداته أو العوامل المؤثرة فيه، وذلك تمهيداً لتحليل العلاقة بين الفساد ومستوى التعليم كواحد من محدّداته.

تعرّف منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) الفساد بأنه سوء استغلال

(٣) للتعرف على عينة الدول النامية المستخدمة في الدراسة، انظر الجدول الرقم (١) في ملحق الدراسة.

Vito Tanzi, «Corruption around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures.» *IMF Staff Papers* (International Monetary Fund), vol. 45, no. 4 (December 1998), pp. 559-594.

الوظيفة العامة أو السلطة، لتحقيق مكاسب خاصة^(٥). كما تعتبر المنظمة أن الفساد هو أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم المعاصر؛ فمن شأن الفساد إفشال أية حكومة، حتى ولو كانت جيدة، وتشويه السياسات العامة، وإساءة تخصيص الموارد، والتأثير سلباً في تنمية القطاع الخاص، فضلاً عن إضراره بالفقراء. أما البنك الدولي، فيعرّف الفساد بأنه العقبة الأكبر أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فالفساد يقضي على التنمية عن طريق التحايل على سيادة القانون وإضعاف الإطار المؤسسي الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي^(٦).

وقد يكون الفساد فساداً إدارياً أو فساداً سياسياً، حيث يشير الأول إلى وجود فساد في سلوك العاملين في الحكومة، إذ يحاولون الاستفادة من انتشار البيروقراطية في المؤسسات الحكومية عن طريق كسر القواعد أو التغاضي عن اللوائح، وذلك بهدف تحقيق مكاسب خاصة تتمثل غالباً في مدفوعات مادية (رشاوى) من الأفراد أو المنشآت أو غيرها. ويشير الثاني إلى ممارسة الفساد على مستوى السياسيين، للحصول على مكاسب تتمثل أساساً في الوصول إلى السلطة أو تحقيق النفوذ السياسي. ويرتبط الفساد السياسي بأشياء من مثل وضع القوانين المتعلقة بالانتخابات، واختلاس الأموال العامة للدولة لتمويل الحملات الانتخابية أو النشاط الحزبي للفوز بأكبر عدد من الأصوات^(٧).

وهناك كثير من المحدّثات لمستوى الفساد ومدى انتشاره في مجتمع ما^(٨)، منها

(٥) Keen, Ibid., p. 8, and Johann Graf Lambsdorff, «TI Corruption Perception Index 1996,» Transparency International and Goettingen University, Berlin, p. 9, <<http://www.transparencykazakhstan.org/UserFiles/ivk1996.pdf>>.

(٦) Harry Seldadyo and Jakob de Haan, «The Determinants of Corruption: A Literature Survey and New Evidence,» paper presented at: EPCS Conference, Turku, Finland, April 2006, p. 2.

(٧) كاميليا عبد الحليم، «دور الحكومة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: دراسة مقارنة،» إشراف عادل محمد أحمد المهدي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، ٢٠٠٨)، ص ٦١، و Tobias Dahlström and Andreas Johnson, «Bureaucratic Corruption,» MNEs and FDI,» CESIS Electronic Working Paper Series (Jönköping International Business School), no. 82 (February 2007), and, 2007 pp. 5-6, <<http://www.etsg.org/ETSG2004/Papers/Johnson.pdf>>.

(٨) Alberto Ades and Rafael Di Tella, «Rents, Competition: انظر هذه المحدّثات، انظر: and Corruption,» *American Economic Review*, vol. 89, no. 4 (September 1999), pp. 982-993; Martin Paldam, «The Cross-Country Pattern of Corruption: Economics, Culture and the Seesaw Dynamics,» *European Journal of Political Economy*, vol. 18 (2002), pp. 215-240; Hoon Park, «Determinants of Corruption: A Cross-National Analysis,» *Multinational Business Review*, vol. 11, no. 2 (2003), pp. 29-48; David S. Brown, Michael Touchton, and Andrew B. Whitford, «Political Polarization as a Constraint on Government: Evidence from Corruption,» (2005), <<http://ssrn.com/abstract=782845>>; Thomas Herzfeld and Christoph Weiss, «Corruption and Legal (In)- Effectiveness: An Empirical Investigation,» *European Journal of Political Economy*, vol. 19 (2003), pp. 621-632; Federico Bonaglia, Jorge Braga de Macedo, and Maurizio Bussolo, «How Globalization Improves Governance,» *Discussion Paper* (Centre for Economic Policy Research, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris), no. 2992 (2001); Raymond J. Fisman and Roberta Gatti,

محدّدات اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، مثل المحدّدات السياسية والقانونية والبيروقراطية والدينية والثقافية. ونعرض في ما يلي المحدّدات الاقتصادية، والاجتماعية - الديمغرافية، والسياسية.

١ - المحدّدات الاقتصادية

تناولت الدراسات في هذا الصدد الكثير من المتغيرات، منها:

أ - الدخل القومي

يُعدّ الدخل القومي من أهم محدّدات الفساد، وعادة ما يتم التعبير عنه بنصيب الفرد من الدخل. وقد توصلت معظم الدراسات إلى أن زيادة الدخل تؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد، بينما أوضحت بعض الدراسات عكس ذلك، حيث أثبتت دراستا (Ades and Di Tella, 1999) و (Frechette, 2006) أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الفساد. ويعلّق (Frechette, 2006) بأن من المحتمل أن يتحرك الفساد في نفس اتجاه الدورة الاقتصادية (Procyclical)، إذ من الممكن أن تزداد في أوقات الرواج المكاسب الريعية من عمليات الفساد^(٩).

ب - مستوى التنمية الاقتصادية

أثبتت دراسة (Treisman, 2000) أنه كلّما ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية - كما يعكسه نصيب الفرد من الدخل - انخفض مستوى الفساد كما يعكسه مؤشر إدراك الفساد (CPI). وأوضحت هذه الدراسة أيضاً أن هناك أدلة قوية على أن زيادة التنمية الاقتصادية تقلل من الفساد، وذلك عن طريق ما تؤدي إليه من توزيع أكثر كفاءة لدور كلّ من القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك عن طريق ما يترتب عليها من ارتفاع مستوى التعليم، ومن ثم زيادة قدرة الأفراد على الكشف عن ممارسات الفساد^(١٠). ومن ناحية أخرى، أوضحت

«Decentralization and Corruption: Evidence across Countries,» *Journal of Public Economics*, vol. 83 (2002), pp. 325-345; Harry G. Broadman and Francesca Reccanatini, «Seed of Corruption: Do Market Institutions Matter?,» *World Bank Policy Research Working Paper*, no. 2368 (2000); Tugrul Gurgur and Anwar Shah, «Localization and Corruption: Panacea or Pandora's Box,» *World Bank Policy Research Working Paper*, no. 3486 (2005); Stephen Knack and Omar Azfar, «Trade Intensity, Country Size and Corruption,» *Economics of Governance*, vol. 4 (2003), pp. 1-18; Swamy Anand [et al.], «Gender and Corruption,» *Journal of Development Economics*, vol. 64 (2001) pp. 25-55; Jose Tavares, «Does Foreign Aid Corrupt?,» *Economic Letters*, vol. 79 (2003), pp. 99-106; Aymo Brunetti and Beatrice Weder, «A Free Press is Bad News for Corruption,» *Journal of Public Economics*, vol. 87 (2003), pp. 1801-1824, and Jana Kunicova and Susan Rose-Ackerman, «Electoral Rules and Constitutional Structures as Constraints on Corruption,» *British Journal of Political Science*, vol. 35, no. 4 (2005), pp. 573-606.

Guillaume R. Frechette, «Panel Data Analysis of the Time Varying Determinants of Corruption,» (٩) *CIRANO Scientific Series*, no. 28 (December 2006), p. 14.

Daniel Treisman, «The Causes of Corruption: A Cross-National Study,» *Journal of Public Economics*, vol. 76, no. 3 (June 2000), pp. 399-457.

دراسة (Tanzi, 1998) أن الفساد يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار، وبالتالي - وبشكل مباشر - إلى انخفاض معدلات النمو، لأن الفساد ينعكس في صورة ارتفاع تكاليف الاستثمار وزيادة درجة عدم التأكد^(١١).

ج - عدالة توزيع الدخل

أثبتت دراسة (Paldam, 2002) أن التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى زيادة الفساد، في حين وجدت دراسات أخرى مثل (Park, 2003) و (Brown [et al.], 2005) عدم وجود علاقة معنوية بين توزيع الدخل والفساد^(١٢).

د - نسبة أجور العاملين في القطاع الحكومي إلى أجور العمالة في الصناعة

كلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى الفساد في بلد ما^(١٣). وقد قام كثير من الدراسات التطبيقية بإثبات العلاقة العكسية بين مستوى الأجر ومؤشر الفساد، حيث أوضحت أن ارتفاع الأجر يؤدي إلى انخفاض الفساد. كما أرجعت دراسة (Lindbeck, 1998) انخفاض مستوى الفساد في السويد جزئياً إلى ارتفاع مرتبات الإداريين في الدولة، قياساً بأجور العمالة في الصناعة، من ١٢ إلى ١٥ ضعفاً. ولكن بالرغم من هذا، أشار البعض إلى أن هناك موظفين يمارسون الفساد رغم ارتفاع أجورهم، وأرجعوا ذلك إلى عوامل نفسية يتسمون بها، أو إلى أن بعض الرشاوى تكون من الضخامة بحيث يصعب على الموظف رفضها^(١٤).

هـ - حجم الحكومة وحجم القطاع العام

ليس هناك اتفاق على اتجاه العلاقة بين حجم الحكومة والفساد، فإذا عبّرنا عن حجم الحكومة بالإنفاق الحكومي نجد أن بعض الدراسات التطبيقية، مثل (Fisman and Gatti, 2002) و (Bonaglia [et al.], 2001)، أوضحت أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤثر سلباً في مستوى الفساد، بينما أثبتت دراسات أخرى، مثل (Ali and Isse, 2003)، أنها تؤثر إيجابياً في مستوى الفساد، أي كلما زاد الإنفاق الحكومي ازدادت فرص ممارسة الفساد.

و - حصة الواردات

تناولت دراسات عدة حصة الواردات، أو نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، كمحدد للفساد؛ فترى دراسة (Herzfeld and Weiss, 2003) ودراسة (Treisman, 2000) أن ارتفاع

Tanzi, «Corruption around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures», p. 586. (١١)

(١٢) هدى عبد الحميد، «الفساد والتضخم»، مجلة مصر المعاصرة (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع)، العدد ٩٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، ص ٢٨٥، و Seldadyo and De Haan, «The Determinants of Corruption: A Literature Survey and New Evidence», p. 14.

Naci Mocan, «What Determines Corruption?: International Evidence from Micro Data», Working Paper (National Bureau of Economic Research), no. 10460 (2004), p. 3, and Treisman, «The Causes of Corruption: A Cross-National Study», p. 407.

Tanzi, «Corruption around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures», p. 572. (١٤)

هذه النسبة يقلل الفساد، لأنه يعكس انخفاض القيود التعريفية وغير التعريفية، ومن ثم انخفاض فرص الحصول على الرشاوى^(١٥).

واستكمالاً لهذا العامل، فإن القيود على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر تشجع على انتشار الفساد كما ترى دراستا (Knack and Azfar, 2003) و (Frechette, 2001). وأثبتت دراسات أخرى أن انفتاح التجارة الخارجية يؤدي إلى انخفاض مؤشر الفساد، إلا أن حجم هذا التأثير يتوقف على مستوى الفساد السائد في الدولة؛ فقد يكون للانفتاح التجاري أثر إيجابي في الحد من الفساد في الدول التي تتسم بانخفاض درجة الفساد فيها. أما الدول التي تعاني ارتفاع مستوى الفساد، فقد تحتاج إلى زيادة الانفتاح التجاري بشكل كبير جداً حتى يؤدي ثماره في المساهمة في تقليل الفساد^(١٦).

ز - الحرية الاقتصادية

تشير دراسات مثل (Gurgur and Shah, 2005) و (Park, 2003) و (Treisman, 2000) إلى أن زيادة الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تقليل الفساد^(١٧). ولكن هناك دراسات أخرى توصلت إلى نتائج مختلفة تمثل في أنه إذا كانت الحرية الاقتصادية غير مصحوبة بقيام الدولة بدورها في التنظيم والرقابة بفعالية، فإن الفوضى ستنتشر، وستزداد فرص الموظفين العموميين في تحقيق مكاسب خاصة من ممارسة الفساد، فضلاً عن زيادة فرص حدوث الفساد في المشروعات الخاصة، بمعنى أن زيادة الحرية قد تؤدي إلى سطوة أو هيمنة الفساد^(١٨).

كما وجدت دراسات (Broadman and Reccatini, 2000; 2002) أن انتشار الفساد يتوسع كلما زادت العوائق التي تواجهها المنشآت للدخول والخروج من الأسواق، ومن ثم زادت تشوهات البيئة التنافسية.

٢ - المحددات الاجتماعية - الديمغرافية

يلاحظ أن هذه المحددات تتضمن التعليم والسكان وقوة العمل؛ فقد أثبت عدد كبير من الدراسات أن الاقتصاديات التي ترتفع فيها مستويات رأس المال البشري - كما يعكسه مستوى التعليم - ينخفض فيها مستوى الفساد، بينما أثبتت دراسات أخرى عكس ذلك، بمعنى أن العلاقة بين التعليم ومستوى الفساد علاقة موجبة. أما بالنسبة إلى السكان، فقد أوضحت دراسة (Knack and Azfar, 2003) أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الفساد، في حين توصلت دراسة

Seldadyo and De Haan, «The Determinants of Corruption: A Literature Survey and New Evidence», p. 15.

Treisman, «The Causes of Corruption: A Cross-National Study», p. 444. (١٦)

Seldadyo and De Haan, Ibid., p. 15. (١٧)

Michael K. McCuddy, «Economic Freedoms and Public Corruption: A Global Analysis», (١٨) *Proceedings of ASBBS*, vol. 17, no. 1 (February 2010), pp. 404-418. < <http://asbbs.org/files/2010/ASBBS2010v1/PDF/M/McCuddy.pdf> > .

أخرى (Tavares, 2003) إلى أن زيادة السكان تقلل مستوى الفساد. وتضاف إلى العوامل الديمغرافية نسبة الإناث إلى قوة العمل؛ فقد أوضحت إحدى الدراسات (Swamy [et al.], 2001) أن ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في العمالة، وكذلك حصة النساء في البرلمان والحكومة، يؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد^(١٩).

٣ - المحددات السياسية

هناك في هذا الصدد متغيرات، مثل الحريات المدنية والحرية السياسية والحقوق السياسية، تم استخدامها كمؤشرات تقريبية للديمقراطية. وكان هناك إجماع على أن الديمقراطية تؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد. وتتأكد هذه النتيجة في حالة وجود حرية الصحافة باعتبارها أحد المتغيرات المرتبطة بالديمقراطية، كما توضحه دراسة (Brunetti and Weder, 2003). وتؤدي الحرية السياسية إلى الحد من الفساد، نظراً إلى ما تفرضه من شفافية ومن ضرورة وجود مساءلة وتوازنات داخل النظام السياسي. كما أن من شأن المشاركة والمنافسة السياسية - التي تعكس مدى توافر الحقوق السياسية - زيادة قدرة الشعب على مراقبة السياسيين والحد، بطريقة مشروعة، من تورّطهم في مظاهر الفساد، وذلك ما أشارت إليه دراسة (Kunicova and Rose-Ackerman, 2005). في حين أشار (Ades and Di Tella, 1999) إلى أنهما لم يتمكنا في هذه الدراسة من تحديد آثار مفيدة وذات مغزى لممارسة الحقوق السياسية على الفساد، وأنه حتى مع افتراض وجود أي أثر من هذا القبيل، فسيبدو أن النقص في ممارسة الحقوق السياسية يرتبط بمستوى أقل من الفساد. هذا بينما وجد (Treisman, 2000) أنه عندما تسود الديمقراطية من دون أية عقبات أو معوقات، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد. ويرى (Frechette, 2006) أن هذه النتائج لا تتعارض مع نتائج (Ades and Di Tella, 1999) المذكورة أعلاه، حيث أنه ليس المهم أن نتقل من وضع لا توجد فيه حريات وحقوق سياسية إلى وضع يتحقق فيه بعض هذه الحقوق، وإنما المفيد والمؤثر فعلاً هو الوصول إلى درجة مرتفعة من الحريات والحقوق السياسية^(٢٠).

ثانياً: العلاقة بين التعليم والفساد في الدراسات السابقة

قد يتطلب تحليل العلاقة بين التعليم والفساد التّطرق إلى ما قام به برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) - باعتباره إحدى المنظمات الدولية الرائدة في مجال برامج مكافحة الفساد - من وضع رؤية استراتيجية معيّنة هي بمثابة مبادرة لمكافحة الفساد. وتتلخص هذه الرؤية في الآتي: «عند مكافحة الفساد لا يمكن أن يظل المواطنون مجرد طرف سلبي متلقٍ، فهم فاعلون أساسيون ومشاركون استراتيجيون». ويتضح من ذلك أن هذه الرؤية تقوم الأسلوب الجديد لمحاربة الفساد، وهو أسلوب مبني على المواطنة (Civic-based Approach)، وحاصل على دعم متزايد من جانب المبادرات الدولية لمكافحة الفساد.

Seldadyo and De Haan, Ibid., p. 15.

(١٩) عبد الحميد، «الفساد والنضج»، ص ٢٨٩، و

(٢٠) Frechette, «Panel Data Analysis of the Time Varying Determinants of Corruption», pp. 15-16.

وفي الواقع، يرى (Svensson, 2005) أن البرامج التقليدية لمكافحة الفساد، التي تستهدف تقليص حجم الدولة وحجم اللوائح والضوابط المفروضة، لم تحقق سوى نجاحات بسيطة في المجال العملي ودعم محدود في الأدلة التطبيقية، علماً بأن تعدد هذه اللوائح يعطي الموظفين فرصة أكبر للحصول على الرشاوى مقابل تجاهلها. ومن جهة أخرى، فإن برامج مكافحة الفساد القائمة على المواطنة والمستهدفة زيادة دور العوامل الاجتماعية الاقتصادية تشجع قيام المجتمع نفسه بمهمة المراقبة، وهو ما جعل هذه البرامج تتلقى دعماً كبيراً من الممارسين والعلماء المتخصصين. فعلى سبيل المثال، يقترح (Keen, 2000)، بالتزامن مع جمعية حقوق الإنسان في التعليم، أن برنامج التعليم العام لا بد أن يشتمل على تعليم في مجال مكافحة الفساد كهدف أول، للحد من احتمالات الفساد في المجتمع. كما يتعين أن يغطي برنامج التعليم العام سلسلة الأنشطة المختلفة التي تشجع انتشار المعلومات وتزيد الوعي حيال الفساد. كما يتعين أن تعمل برامج التعليم على تغيير إدراك الأفراد ومواقفهم تجاه الفساد، بالإضافة إلى إكسابهم مهارات وقدرات جديدة لا غنى عنها للتصدي للفساد. وفي الواقع، اعتمد عدد من الحكومات تعليماً في مجال مكافحة الفساد في مناهج التعليم الإلزامي؛ فعلى سبيل المثال، بدأت دولة الكاميرون برنامجاً أطلقت عليه «مكافحة الفساد من خلال المدارس»، يتم من خلاله تعليم الطلبة كيفية التعرف على أي سلوك غير شريف في مدرستهم، أو في باقي مجتمعهم.

وعليه، يمكن للتعليم أن يصبح قناة فعالة يتحقق من خلالها وعي وإدراك الأفراد للفساد ومن ثم تمكّنهم من مواجهته. وبالرغم من ذلك، ما زالت الدراسات النظرية والتطبيقية حول دور التعليم في محاربة الفساد محدودة. وقد وجدت دراسة (Magnus [et al.], 2002) أن في إمكان التعليم زيادة قدرة وكفاءة الأفراد على مواجهة سلوكيات الفساد، ولكنه من ناحية أخرى يدعم الفساد أحياناً من خلال عدد من القنوات: على سبيل المثال، في حالة فساد موظف ذي مستوى رفيع من التعليم، فإن ممارسته للفساد تكون أكثر دهاءً، وهو ما يجعل عملية مواجهة الفساد في مثل هذه الحالة أكثر صعوبة وتعقيداً. ويتضح من ذلك أن العلاقة بين التعليم والفساد علاقة متباينة غير متماثلة (Non-monotonic)^(٢١).

وتحاول الأدبيات الاقتصادية أن تبحث في الأسباب الكامنة وراء اتجاه موظف عام إلى سوء استغلال وظيفته لتحقيق مكاسب خاصة، ولماذا تكثر هذه الظاهرة في دول أكثر من دول أخرى. ولذلك تحاول هذه الأدبيات التعرف على المتغيرات الاقتصادية، وكذلك المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي ترتبط بحدوث الفساد.

وإذا عرّفنا الفساد - كما عرّفه (Rose-Ackerman, 1975) - على أنه جريمة يرتكبها موظف عام لتحقيق مكسب شخصي، فإن النظرية الاقتصادية للفساد تتبع بشكل وثيق النظرية الاقتصادية

Kraiyo Patrawat, «Can Equality in Education Be a New Anti-Corruption Tool?: Cross-Country (٢١) Evidence (1990-2005)», *MPRA Paper*, no. 9665 (July 2008), pp. 2-3, and Edward L. Glaeser and Raven E. Saks, «Corruption in America», *Working Paper* (National Bureau of Economic Research), no. 10821 (2004), p.4.

للجريمة (Becker, 1968). ويكون المجرم المحتمل في هذه الحالة هو الموظف العام الذي يقارن العوائد المتحققة من ارتكابه لجريمته بالتكاليف التي يتحملها نتيجة ارتكابها. وعليه، نجد أن النظريات الاقتصادية المختلفة حول محدّدات الفساد تخضع لهذه الفكرة الخاصة بحساب التكلفة والعائد.

إلا أن الخصائص التي تتسم بها منطقة ما أو دولة ما تؤثر بدورها في مستوى الفساد، حيث إنها تغيّر من العوائد والتكاليف الخاصة بأية جريمة يمكن ارتكابها. ويتمثّل أهم هذه التكاليف في خطر تعرّض المجرم للقبض عليه ومعاقبته، ويتوقف ذلك على كفاءة النظام القانوني في بلد ما، وعلى درجة الحماية التي يمكن توفيرها للأفراد المتضررين من أعمال الفساد التي يمارسها الموظفون العموميون. وقد يرتفع خطر القبض على المجرمين أو الفاسدين في النظم الأكثر ديمقراطية، حيث يكون لدى المتنافسين على منصب من المناصب ما يدفعهم إلى الكشف عن أية حالة لسوء استغلال المنصب وفضحها في أثناء فترة الانتخابات.

ويستند هذا التحليل إلى الأدبيات التي أسس لها (Lipset, 1960) وتعتبر أن الاهتمام بالسياسة هو من الكماليات، وأن التعليم يُعدّ وسيلة تمكّن الأفراد من المشاركة في الحياة السياسية. ومن ثم، يكون لدى الناخبين الأكثر تعليماً وغنى رغبة وقدرة أكبر على مراقبة الموظفين العموميين، واتخاذ الإجراء اللازم ضد الموظف الذي ينتهك القانون. وعليه، فإن المناطق ذات المستويات الأعلى من الدخل والتعليم تتسم بمستويات أقل من الفساد^(٢٢).

واستكمالاً لهذه الفكرة الأساسية، نعرض في ما يلي لبعض الدراسات التي تعرضت للعلاقة بين التعليم والفساد، ونقسّمها، وفقاً لأثر التعليم في الفساد، إلى قسمين: دراسات تُظهر الأثر الإيجابي للتعليم في مكافحة الفساد، ودراسات أخرى توضح الأثر السلبي للتعليم في الفساد. ثم نلقي في نهاية هذا الجزء الضوء على مقولة أن الفساد يمكن أن يؤثر بدوره في التعليم.

١ - دراسات تظهر الأثر الإيجابي للتعليم في مكافحة الفساد

يُعدّ مستوى التعليم في دولة ما مقياساً كلياً لرأس المال البشري، ومن المتوقع أن يرتبط التعليم عكسياً بمستوى الفساد، حيث إنه كلما ارتفع مستوى تعليم الأفراد ازدادت قدرتهم على مقاومة الفساد^(٢٣).

وقد توصل عدد كبير من الدراسات التطبيقية حول أسباب الفساد إلى أن التعليم يحدّد مستوى الفساد الممكن إدراكه في المجتمع؛ فقد قام (Ades and Di Tella, 1999) بدراسة في الفترة القصيرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ عن الأسباب المختلفة للفساد، فاتضح أن المجتمع المدني -

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤-٥، Nadia Fiorino and Emma Galli, «An Analysis of the Determinants of Corruption: Evidence from the Italian Regions», *POLIS Working Paper*, no. 171 (September 2010), pp. 4-5.

(٢٣) Mocan, «What Determines Corruption?: International Evidence from Micro Data», p. 10, and Treisman, «The Causes of Corruption: A Cross-National Study», pp. 407-408.

معبراً عنه برصيد رأس المال البشري ومستوى دخل الفرد ومؤشر الحقوق السياسية - هو القادر على ضبط ظاهرة الفساد^(٢٤).

وقد أظهرت دراسة أجراها سيفنسون (Svensson) عام ٢٠٠٥ استخدام أربعة مؤشرات مختلفة للفساد هي: حدوث الرشاوى (Incidence of Bribes)، ومؤشر إدراك الفساد (CPI)، ومؤشر مخاطر الدولة أو المخاطر السياسية (ICRG)، ومؤشر البنك الدولي لرصد ومراقبة الفساد. ووجدت هذه الدراسة من خلال هذه المؤشرات أدلة قوية على أن ارتفاع المستوى الأولي للدخل وزيادة عدد سنوات الدراسة الإجمالي للسكان (عام ١٩٧٠) يؤديان إلى هبوط مستوى الفساد بعد مرور ثلاثين عاماً. واستنتج سيفنسون من ذلك أن الارتفاع في مستوى التنمية الاقتصادية ورأس المال البشري، وما ينتج منه من تطورات مؤسسية، يؤديان إلى الحد من انتشار الفساد في المجتمع^(٢٥).

أما دراسة (Glaser and Saks, 2004)^(٢٦)، فقد قامت بالبحث في أسباب الفساد وآثاره في مختلف الولايات الأمريكية. وفي هذا السياق، قامت الدراسة باختبار فرضية أساسية مؤداها أن المناطق الأعلى في مستوى الدخل والتعليم تتميز بمستوى أقل من الفساد، حيث إن الناخبين ذوي المستوى الأعلى من التعليم والدخل يكون لديهم استعداد وقدرة أكبر على مراقبة موظفي الحكومة، وكذلك على اتخاذ إجراءات ضد هؤلاء الموظفين في حالة انتهاكهم للقانون. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة تؤيد الفرضية السابقة، وهي أن لدى الولايات الأغنى والأكثر تعليماً مستويات أقل من الفساد. واستخدمت الدراسة معدلات التخرج في المدارس الثانوية في مختلف الولايات المختلفة عام ١٩٢٨، وتبين وفقاً للدراسة أن المستويات المرتفعة من التعليم - متضمنة معدلات التخرج العالية - في الفترات الماضية تبني بمستويات أقل من الفساد حالياً^(٢٧).

ثم عبّرت هذه الدراسة عن الفساد بعدد الجرائم المرتبطة بالفساد في كل ولاية في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢، وقامت بتقسيم هذا العدد على عدد سكان كل ولاية، للحصول على معدل جريمة الفساد لكل فرد في الولاية، ووجدت أن هناك، في المتوسط، أربعة موظفين حكوميين متهمين في جرائم للفساد لكل ١٠٠ ألف من السكان خلال الثلاثة عشر عاماً (من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٢)، علماً بأن هناك تبايناً كبيراً بين الولايات. أما التعليم، فعبّرت عنه بنسبة الأفراد الذين لم يحصلوا على مستوى تعليم أعلى من التعليم الثانوي. وأثبتت الدراسة، باستخدام

Patrawart, «Can Equality in Education Be a New Anti-Corruption Tool?: Cross- Country Evidence (٢٤) (1990-2005)», p. 5.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦، و Jakob Svensson, «Eight questions About Corruption», *Journal of Economic Perspectives*, vol. 19, no. 3 (Summer 2005), pp. 19 - 42.

(٢٦) يُعدّ (Glaser and Saks) من الباحثين القلائل الذين استخدموا القيم الماضية للدخل والتعليم من بيانات تعداد عام ١٩٧٠ في الانحدار المستخدم في الدراسة. انظر: Patrawart, *Ibid.*, p. 7.

(٢٧) Glaser and Saks, «Corruption in America», pp. 2-3 and 15.

الانحدار، أن تأثير التعليم في جرائم الفساد يكون قوياً، بل أقوى كثيراً، من تأثير مستوى الدخل في تلك الجرائم، حيث وجدت أن انخفاض نسبة الحاصلين على التعليم حتى المرحلة الثانوية فقط، أو حتى مرحلة أقل منها (أي ارتفاع نسبة الأفراد الذين حصلوا على تعليم أعلى من الثانوي) بـ ١٠ بالمئة يؤدي إلى انخفاض معدل جرائم الفساد بجريمتين، وهو ما يعني وجود ارتباط كبير بين مستوى أعلى للتعليم ومعدلات أقل لجرائم الفساد.

كما أوضحت هذه الدراسة أن الأبحاث التطبيقية أظهرت أن انخراط المواطنين في السياسة يزداد مع ارتفاع كلٍّ من الدخل والتعليم، علماً بأن هذه العلاقة الطردية قد ترجع إلى كون الاهتمام بالسياسة يُعتبر من الكماليات، أو إلى أن التعليم من شأنه تسهيل الانخراط في السياسة. ونتيجة لذلك، فإن المناطق التي تتميز بوجود مواطنين أكثر غنى وتعليماً يكون سكانها أكثر استعداداً للاهتمام بأنشطة الفساد، وأكثر قدرة على اتخاذ مواقف ضد الموظفين الفاسدين. كما أن المستويات الأعلى في الدخل والتعليم من شأنها أن تزيد قدرة الأفراد العاديين على معاقبة أعضاء الحكومة لارتكابهم أعمالاً محظورة^(٢٨).

أما دراسة (Maxwell and Winters, 2004)، فتبحث في أسباب الفساد ونتائجه في مختلف الولايات الأمريكية خلال خمسة وعشرين عاماً (١٩٧٦ - ٢٠٠٠). وقد توصلت إلى أن الولايات التي يتمتع مواطنوها بمستوى أعلى من التعليم، مقيساً بمعدلات مرتفعة لخريجي الكليات (نسبة خريجي الكليات إلى السكان في كل ولاية) تتسم بمعدلات أقل للفساد. حيث إن المواطنين الحاصلين على مستوى عالٍ من التعليم أقل تسامحاً إزاء الفساد. ومثل هؤلاء المواطنين يتوافر لديهم قدر أكبر من المعلومات، وهم على الأرجح أكثر قدرة على اللجوء في الانتخابات إلى الانتقام من الفاسدين ومن رفاقهم وممن يفنون وراءهم. وتضيف الدراسة أن وجود التعليم كأحد أسباب الفساد في علاقة الانحدار التي يتم تقديرها يمثل عاملاً قوياً في التنبؤ بمعدل الفساد المقدّر من هذه العلاقة^(٢٩).

كما استخدمت دراسة (Ali and Isse, 2003) بعض محدّدات الفساد، مثل التعليم، والنظم السياسية، والحرية السياسية، وحجم الحكومة، وكفاءة النظام القضائي، وذلك لاختبار مدى تأثير كلٍّ من هذه المحدّدات في اختلاف مستويات الفساد بين الدول. وأثبتت الدراسة، من خلال تقدير معادلة انحدار، أن هناك علاقة عكسية بين التعليم والفساد، حيث تؤدي زيادة الالتحاق بالتعليم الثانوي بوحدة واحدة إلى انخفاض الفساد بـ ٠,٥١ بالمئة^(٣٠).

وأثبتت دراسة (Ades and Di Tella, 1997)، من خلال علاقة انحدار تتضمن التعليم كأحد

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥-٦ و٩.

(٢٩) Amanda E. Maxwell and Richard F. Winters, «Political Corruption in America», Dartmouth College (2004), pp. 5, 12 and 14, <http://www.dartmouth.edu/~govt/docs/Winters.pdf>.

(٣٠) Abdiweli M. Ali and Hodan Said Isse, «Determinants of Economic Corruption: A Cross-Country Comparison», *Cato Journal*, vol. 22, no. 3 (Winter 2003), pp. 449-466.

المتغيرات المؤثرة في الفساد، أن زيادة متوسط أعوام التعليم للسكان فوق ٢٥ عاماً تؤدي إلى انخفاض مؤشر الفساد، أي أن العلاقة بين التعليم والفساد معنوية وعكسية، وذلك بالنسبة إلى ٣٢ دولة في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٢^(٣١). وقد توصلت دراسة أخرى لـ Ades and Di Tella، ومن خلال علاقة انحدار الفساد على مجموعة متغيرات - منها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتعليم والمنافسة السياسية والانفتاح على الخارج - إلى وجود العلاقة العكسية نفسها بين التعليم (متوسط سنوات التعليم للسكان فوق ٢٥ سنة) والفساد في مجموعة من الدول (٥٥ دولة)، ولكن في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣^(٣٢).

كما أثبتت دراسة (Persson, [et al.], 2003) أن الدول التي يتميز سكانها بمستوى أعلى من التعليم ينخفض فيها مستوى الفساد، حيث قامت بحساب معامل الارتباط بين معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي (كمؤشر للتعليم) ومؤشر الفساد، وأثبتت أن معامل الارتباط سالب ومرتفع، وهو ما يعكس وجود علاقة عكسية قوية بين التعليم ومستوى الفساد، وذلك لمجموعة من الدول في فترة التسعينيات (٩ أعوام)^(٣٣).

أما دراسة (Patrawart, 2008) فقد أوضحت أنه كلما ارتفع متوسط أعوام الدراسة وازدادت نسبة السكان الحاصلين على التعليم الأساسي أو الثانوي أو العالي، انخفض مستوى الفساد في المجتمع. وتتمثل الإضافة الأساسية لهذه الدراسة في إثباتها أن الرصيد المطلق لرأس المال البشري في المجتمع ليس فقط العامل المهم في مراقبة وتقييد الأفراد لأي أنشطة فساد، بل هناك أيضاً التوزيع النسبي لهذا الرصيد بين أفراد المجتمع. وعليه، قامت هذه الدراسة باختبار تأثير المساواة في توزيع خدمة التعليم على مستوى الفساد في المجتمع. وتوصلت إلى أنه، في مجموعة الدول محل الدراسة، كلما زادت المساواة في توزيع خدمة التعليم انخفض مستوى الفساد أو ممارسات الفساد في المجتمع. واستخدمت الدراسة جميع المتغيرات كمتوسطات في الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)، عدا مؤشرات التعليم التي استخدمتها كمتوسطات للفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٠)، حيث إنها اعتبرت أن ذلك يكون أكثر واقعية، لأن الأفراد المتعلمين يمكنهم إدراك الفساد في المجتمع والتأثير فيه على مدار حياتهم.

وأضافت الدراسة أن حرية الصحافة تكون أكثر فعالية في مقاومة الفساد في الدولة التي تتمتع بدرجة أعلى من المساواة في توزيع خدمة التعليم، والعكس صحيح. بالإضافة إلى أن المساواة في التعليم تساعد على مقاومة الفساد تقريباً عند كل مستوى من مستويات حرية الصحافة، إلا أنها تكون أكثر فعالية في الدول التي تتمتع بحرية أكبر للصحافة، وذلك بعكس

(٣١) Alberto Ades and Rafael Di Tella, «National Champions and Corruption: Some Unpleasant Interventionist Arithmetic,» *Economic Journal*, vol. 107 (July 1997), pp. 1023-1042.

(٣٢) Alberto Ades and Rafael Di Tella, «The New Economics of Corruption: A Survey and Some New Results,» *Political Studies*, vol. 45 (1997), pp. 496-515.

(٣٣) Torsten Persson, Guido Tabellini and Francesco Trebbi, «Electoral Rules and Corruption,» *Journal of the European Economic Association*, vol. 1, no. 4 (June 2003), pp. 958-989.

دراسات سابقة لهذه الدراسة أوضحت أن التعليم يكون فعالاً في الحد من الفساد فقط عندما تكون حرية الصحافة مرتفعة^(٣٤).

٢ - دراسات تُظهر الأثر السلبي للتعليم في الفساد

توصل كلٌّ من (Ahrend, 2002) و (Frechette, 2006) إلى أن زيادة رأس المال البشري يمكنها أن ترفع مستوى الفساد في المجتمع؛ فقد قامت دراسة (Frechette, 2006) بالبحث في أسباب الفساد، وتوصلت إلى أن زيادة التعليم تؤدي إلى زيادة مستوى الفساد. وتفسّر الدراسة هذه العلاقة الطردية بين التعليم والفساد بأنه عندما يصبح السكان أكثر تعليماً، يصبحون أكثر قدرة على مراقبة الفساد، ولكن في الوقت نفسه يصبح موظفو الحكومة الأكثر تعليماً أكثر براعة في ممارسة عمليات الفساد. فإذا ازدادت قدرة موظفي الحكومة على ممارسة الفساد بشكل أسرع من زيادة قدرة الأفراد على مراقبتهم، يبرز تفسير العلاقة الطردية بين التعليم والفساد. وقد قامت الدراسة بقياس التعليم على أنه نسبة الالتحاق الكلي بالتعليم الأساسي - بصرف النظر عن العمر - إلى السكان في المرحلة العمرية التي من المفروض أن تلتحق رسمياً بالتعليم الأساسي، وتغطي الدراسة ١٣٥ دولة خلال ١٦ عاماً (١٩٨٢ - ١٩٩٨)^(٣٥).

أما دراسة (Ahrend, 2002)، فقد حاولت البحث في العلاقة السببية بين حرية الصحافة والفساد، وذلك بمتابعة هذه العلاقة على مدى ١٢ عاماً في ١٣٠ دولة. وقامت الدراسة باستخدام اختبار Granger للسببية، للتعرف على ما إذا كانت زيادة حرية الصحافة تؤدي فعلاً إلى الحد من الفساد. وبالإضافة إلى اختبار هذه العلاقة المباشرة، استخدمت الدراسة البيانات للبحث في العلاقة بين وجود حرية الصحافة وتأثير التعليم في الفساد، وذلك اعتماداً على أن هناك ارتباطاً كبيراً بين انخفاض مستوى الفساد من جهة ومعظم المتغيرات المعبرة عن مستوى التنمية في دولة، ما بما فيها رأس المال البشري، من جهة أخرى.

وأوضحت هذه الدراسة أن الزيادة في التعليم لا تعني بالضرورة تراجع الفساد. وفسرت ذلك بأن الموظف يسيء استغلال وظيفته من أجل الحصول على رشاوى، ولكنه يخاطر في الوقت نفسه بأن ينكشف أمره بسبب سلوكه غير المشروع. ويتوقف احتمال أن ينكشف أمره على مدى كفاءة آليات مراقبة الفساد، مثل حرية الصحافة أو وجود نظام قضائي مستقل؛ فزيادة رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة كفاءة هذه الآليات، لكنها في الوقت نفسه تزيد من قدرة الموظف على ابتداع أساليب أكثر دهاءً للحصول على الرشاوى بحيث تمر من دون عقاب.

وعليه، توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية وهي أن ما تحدّثه التغيرات في التعليم من تأثير في الفساد يعتمد على مدى كفاءة المجتمع المدني في مراقبة الموظف العام؛ ففي الدولة

Patrawart, «Can Equality in Education Be a New Anti-Corruption Tool?: Cross-Country Evidence (٣٤) (1990-2005)», pp. 4, 27-28 and 34.

Frechette, «Panel Data Analysis of the Time Varying Determinants of Corruption», pp. 5 and 14. (٣٥)

التي تتميز بوجود مؤسسات مراقبة متطورة، تؤدي زيادة التعليم إلى الحد من الفساد، في حين أن زيادة التعليم في دولة أخرى قد تؤدي إلى زيادة الفساد^(٣٦). وباستخدام البيانات عينها، واعتبار حرية الصحافة مؤشراً تقريبياً لجودة مؤسسات المراقبة في المجتمع، توصلت الدراسة إلى أن ليس لكل من التعليم العالي والتعليم الثانوي تأثير إيجابي أو سلبي كبير في انتشار الفساد في الدول التي تتمتع بدرجة ما من حرية الصحافة. ومع ذلك، فإن من شأن التعليم العالي والتعليم الثانوي أن يتسببا في تفاقم الفساد بصورة كبيرة في الدول التي لا تتمتع بحرية الصحافة. أما التعليم الأساسي، فليس له هذا التأثير السلبي، حيث إنه نادراً ما يكون كافياً لتمكين الفرد من العمل في الإدارة في أية دولة، كما أنه عند هذا المستوى من التعليم تنخفض قدرة أو مهارة الموظف في الحصول على الرشاوى. وعليه، من المتوقع أن يكون في إمكان التعليم رفع مستوى الفساد عند المستويات الأعلى من التعليم^(٣٧).

وبالإضافة إلى الدراستين السابقتين (Frechette, 2006) (Ahrend, 2002)، هناك دراسة (Fiorino and Galli, 2010) التي بحثت في أسباب الفساد في مجموعة من المناطق الإيطالية في الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢. وقامت هذه الدراسة بإدخال التعليم ضمن العوامل المؤثرة في الفساد، واستخدمت معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي للذكور والإناث في هذه المناطق كمؤشر للتعليم. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن زيادة التعليم تؤدي إلى زيادة انتشار الفساد، مفسرةً هذه النتيجة بأن الفساد في هذه المناطق يتعلّق بالفئات الأكثر تعليماً، كما لو أن التعليم في إيطاليا يزيد من قدرة الفاعلين في القطاعين العام والخاص على تجاوز اللوائح والتهرّب منها^(٣٨).

يتّضح ممّا سبق أن معظم الدراسات أثبتت وجود علاقة عكسية بين التعليم والفساد، أي أن زيادة مستوى التعليم تؤدي إلى الحد من الفساد، وذلك بصرف النظر عن مرحلة التعليم. وفي الوقت نفسه، هناك دراسات محدودة أوضحت أن العلاقة قد تكون طردية، بمعنى أن زيادة التعليم قد تؤدي إلى زيادة ممارسات الفساد في المجتمع.

٣ - أثر الفساد في التعليم

تناولت بعض الدراسات كيف يمكن للفساد أن يؤثر بدوره في التعليم، فنجد أن دراسة (Ahrend, 2002) أشارت إلى أن الفساد قد يؤدي إلى تعليم أقل، وأن هذا التأثير قد يكون أقوى عند انخفاض حرية الصحافة. إلا أن الفساد في هذه الحالة، وعند مستوى معيّن من حرية الصحافة، يؤثر في جميع مستويات التعليم بالطريقة نفسها، بمعنى أن تأثير الفساد في التعليم لا يختلف باختلاف مستوى التعليم. ثم انتقلت الدراسة إلى العلاقة المباشرة بين حرية الصحافة والفساد، وأثبتت أن حرية الصحافة المنقوصة تؤدي إلى زيادة الفساد، وأن السببية

Ahrend, «Press Freedom, Human Capital, and Corruption.» p. 4.

(٣٦)

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٥، ١٢، ١٤ و ١٩.

Fiorino and Galli, «An Analysis of the Determinants of Corruption: Evidence from the Italian (٣٨) Regions.» pp. 16-17 and 22.

تتجه أساساً من حرية الصحافة إلى الفساد. ومن ثم، فإن وجود حرية صحافة قوية يُعدّ وسيلة فعّالة لمحاربة الفساد^(٣٩).

أما دراسة (Eicher [et al.], 2009)، فقد بحثت في العلاقة بين التعليم والفساد، وتوصلت إلى أن الفساد يتسبب في انخفاض مستوى التعليم، حيث إن الفساد يؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل المتاح للتصرف، كما يقلل القدرة على الاستثمار في مجال التعليم. ومن ناحية أخرى يؤثر التعليم بدوره في الفساد.

وحيث إن الدراسة اهتمت بالبحث في كيفية تأثير التعليم في فعالية المشاركة السياسية، فقد ركزت على نمط معيّن من الفساد «على مستوى عال» (Grand Corruption) يؤثر في المخرجات الاقتصادية في بلد ديمقراطي. وتعتبر الدراسة أن الفساد على مستوى عال هو الذي تقوم به النخب السياسية التي تنفذ سياسات تدعم منفعاتها الخاصة، سواء من خلال الاختلاس أو من خلال سوء استخدام الأموال العامة. وترى الدراسة أن الفساد يخفّض مستويات التعليم، إذ يقلل من مستويات الدخل المتاح ومن القدرة على الاستثمار في التعليم. ومن جهة أخرى، يؤثر التعليم في الفساد؛ فمجموع الناخبين الأكثر تعليماً يحققون إنتاجاً أعلى ومن ثم عوائد أكبر من الفساد (لأن زيادة الناتج تؤدي إلى زيادة العوائد التي يمكن الحصول عليها من أية عملية فساد). إلا أن التعليم يزيد في الوقت نفسه من فعالية المشاركة السياسية، وبخاصة أن إتمام التعليم مرتبط بمزيد من المشاركة السياسية الواعية، وبسلوك التحدي للنخبة السياسية بما يزيد من مخاطر انكشاف الشخصيات المهمة الفاسدة ومعاقتها.

وتضيف الدراسة أن الاستراتيجية المتوازنة التي يتبناها الحزب الحاكم تتوقف على الظروف المبدئية السائدة؛ ففي الدول التي ترتفع فيها نسبة إتمام التعليم، تمتنع الحكومات عن الفساد، حيث يكون هناك حافز لدى النخبة السياسية لانتهاج سلوك شريف بهدف الحفاظ على السلطة السياسية، خاصةً عندما تواجه مجموع ناخبين على مستوى عال من التعليم. أما في الدول ذات المستويات المتوسطة من التعليم، فإن رأس المال البشري فيها لا يكون مرتفعاً بدرجة تسمح بمراقبة فعّالة للسياسيين، وتنتج من ذلك بالتالي أنظمة سياسية فاسدة ومستوى منخفض من الإنتاج. أما عندما يكون مستوى التعليم منخفضاً، فإنه من غير المحتمل أن يتم انكشاف سلوك الفساد، إلا أن مستوى الدخل ومستوى العوائد يكونان في الوقت نفسه منخفضين. ولكي تزيد النخبة السياسية من عوائد فسادها، تقوم بتشجيع تراكم رأس المال البشري ونمو الدخل من خلال زيادة التعليم العام، حيث إن زيادة مستوى التعليم سترفع من مستوى الناتج، ومن ثم من عوائد الفساد الممكن الحصول عليها. ومع ذلك، فإن الحكومات الفاسدة تتبّع هذه السياسة فقط إذا كانت تكلفة التعليم العام لا تتجاوز المكاسب المستقبلية المتوقعة من الفساد.

وبالرغم من أن هذه الدراسة تسلّم بأن هناك علاقة طردية بين التعليم والمعرفة السياسية

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٥-٢٠.

على مستوى الفرد، فإن هذا لا يعني بالضرورة تحقُّق علاقة طردية بين التعليم على المستوى الكلي والفساد، وذلك لأن للتعليم أثرين متضادين؛ فهو يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل ومن ثم العائد من الفساد الذي يحصل عليه الحزب الفاسد، ولكنه أيضاً يزيد من فعالية المشاركة السياسية ومراقبة مجموع الناخبين الأكثر تعليماً لسلوك الحزب الحاكم، ومن ثم يقلل من احتمالات إعادة انتخاب الأحزاب الفاسدة^(٤٠).

أما بالنسبة إلى دراسة (Hodge [et al.], 2009)، فقد أوضحت أن الفساد يؤثر سلباً في الاستثمار في رأس المال البشري من خلال آليات مختلفة:

أ- يؤدي الفساد إلى ضعف الإدارة الضريبية، ومن ثم زيادة إمكانية التهرب الضريبي أو منح إعفاءات ضريبية غير مناسبة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض الإيرادات الضريبية وتقليص الموارد المتاحة للحكومة لتوفير الخدمات التي تشمل التعليم والصحة.

ب- يؤثر الفساد في بنود الإنفاق الحكومي، حيث يميل الموظفون الفاسدون إلى اختيار أنواع الإنفاق الحكومي التي تتيح لهم الحصول على الرشاوى من دون أن يتم كشفهم، علماً بأن الإنفاق على التعليم والصحة يعطيهم فرصة أقل للحصول على هذه الرشاوى، حيث إن توفير خدمة التعليم الأساسي لا يحتاج إلا إلى مستوى متواضع من التكنولوجيا يمكن توفيره بواسطة عدد كبير من موردي هذه الخدمة، ويصبح من الصعب بالتالي تحديد أسعار مغالية فيها بشكل غير معلن، وهو ما يقلل فرص القيام بأية عملية فساد^(٤١).

وفي دراسة (Mauro, 1998)، التي جرى فيها تقييم آثار الفساد في بنود الإنفاق الحكومي واستخدام بيانات بشأن ١٠٦ دول للفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٥، أوضح Mauro أن مجال التعليم أقل عرضة لعمليات الفساد، وذلك لأن توفير خدمة التعليم لا يتطلب تكنولوجيا متطورة، ومن ثم فإن هناك عدداً كبيراً من الموردين يسهل عليهم تقديم خدمة التعليم. وعليه، يصبح التعليم مجالاً يصعب فيه نسبياً الحصول على الرشاوى. لذلك يفضل الموظفون الفاسدون أوجه الإنفاق الحكومي الأخرى - غير التعليم - التي يمكنهم الحصول من خلالها على رشاوى مرتفعة. وأثبت Mauro أن المستوى الأعلى من الفساد (كمتغير مستقل) يكون مصحوباً بمستوى أقل من الإنفاق الحكومي على التعليم، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (كمتغير تابع).

وقام (Fernando, 2007) في الفترة ذاتها (١٩٨٢ - ١٩٩٥) بدراسة على غرار ما قام به (Mauro, 1998)، لكن دراسته شملت ١١٧ دولة، وتوصل إلى النتائج نفسها، وهي أن انخفاض مستوى الفساد يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)، أي بدرجة أكبر مما توصل إليه (Mauro, 1998) (٦ بالمئة

(٤٠) Theo Eicher, Cecilia Garia-Peñalosa and Tanguy van Ypersele, «Education, Corruption, and the Distribution of Income,» *Journal of Economic Growth*, vol. 14 (August 2009), pp. 205-231.

(٤١) Andrew Hodge [et al.], «Exploring the Links between Corruption and Growth,» *Discussion Paper* (School of Economics, the University of Queensland, Australia), no. 392 (June 2009), pp. 9-10.

فقط من الناتج المحلي الإجمالي). ويعلق (Fernando, 2007) بالقول إن هذا الاختلاف قد يرجع إلى اختلاف بيانات الإنفاق الحكومي المستخدمة في الدراستين.

ومن جهة أخرى، وجدت دراسة (Fernando, 2007) أن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم بفعل انخفاض مستوى الفساد ليس لها سوى تأثير بسيط في مستوى التعليم، مقيساً بمتوسط أعوام الدراسة في التعليم الأساسي والثانوي والعالي، وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما توصل إليه (Mauro, 1998) (٤٢).

وأوضحت دراسة (Gupta [et al.], 2000) أن الفساد يؤثر عكسياً في توفير الحكومة للخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، وأن هناك ثلاث قنوات يمكن من خلالها حدوث ذلك، كما حدّتها الأدبيات النظرية في هذا الموضوع، وهي: أولاً أن الفساد يمكن أن يؤدي إلى رفع أسعار الناتج والخدمات الحكومية وخفض مستوييهما في دول عدة، علماً بأن الخدمات الحكومية تتضمن تقديم خدمات الصحة والتعليم وتمويلها. ثانياً أن الفساد يمكنه تخفيض الاستثمار في رأس المال البشري. ثالثاً أن الفساد يمكن أن يقلل من الإيرادات الحكومية فينخفض بالتالي مستوى جودة الخدمات الحكومية، ويتراجع بعض الأفراد عن استخدام هذه الخدمات، وتقلّ رغبتهم في دفع مقابل لهذه الخدمات من خلال التهرب الضريبي، وهو ما يؤدي إلى انكماش القاعدة الضريبية وانخفاض قدرة الحكومة على تقديم خدمات حكومية جيدة.

كما أن انخفاض جودة الخدمات التي تقدمها الحكومة يدفع الأفراد إلى الحصول على هذه الخدمات من القطاع الخاص. إلا أن البلدان التي تتسم بمحدودية خدمات التعليم والصحة التي يقدمها القطاع الخاص ستعاني ضعفاً شديداً وتأخراً إضافياً في الحصول على الخدمات العامة، كما تزداد فرص الحصول على الرشاوى، بما يضاعف إمكانية سوء استغلال السلطة من جانب موظفي القطاع العام.

وقد توصلت دراسة (Gupta [et al.], 2000) إلى أن الفساد مقيساً بمؤشرات إدراك الفساد يؤثر تأثيراً عكسياً في المؤشرات المعبرة عن تقديم خدمات الصحة والتعليم (متمثلاً في معدلات التسرب من مدارس التعليم الأساسي)، وذلك في ١٢٨ دولة متقدمة ونامية في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٧. وأثبتت أن الفساد يؤدي إلى انخفاض فعالية الإنفاق العام على التعليم، حيث اتضح أن الدول التي تتسم بانخفاض مستوى الفساد يزداد فيها بشكل كبير تأثير الإنفاق العام على التعليم في تخفيض معدلات التسرب، بعكس الدول التي يرتفع فيها مستوى الفساد.

كما أثبت أحد المسوح التي قام بها البنك الدولي عام ١٩٩٧ أن البلدان الأعلى في مستوى

A. Nilesh Fernando, «Corruption and the Composition of Government Expenditure: Addressing (٤٢) Causality and Substantive Significance.» School of Social Science, Hampshire College, Amherst (March 2007), pp. 3 and 5-8.

الفساد تتسم بأنها الأعلى في معدلات تسرب الطلبة من التعليم. وتوصل عدد كبير من المسوح الأخرى أيضاً إلى عدة نتائج في هذا الشأن:

النتيجة الأولى هي أن الفساد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة خدمات الصحة والتعليم؛ فبالرغم من أن الحكومة تقدم خدمات الصحة الأساسية وخدمات التعليم الأساسي مجاناً، أو بتكلفة منخفضة جداً، في مجموعة الدول التي تشملها هذه المسوح، فإن الحاصلين على هذه الخدمة يجدون أنفسهم دائماً مضطرين إلى دفع رسوم غير رسمية أو غير قانونية. كما أن المدفوعات غير المشروعة التي يتحملها الأهالي عند دخول أبنائهم المدارس، وغيرها من التكاليف المستترة التي يتحملونها، قد تفسر معدلات التسرب من المدارس، وكذلك انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس في الدول النامية.

النتيجة الثانية هي أن الفساد قد يقلل من حجم الخدمات العامة المتاحة. فعلى سبيل المثال، وجد في إحدى الدول أن بالرغم من ارتفاع الإنفاق العام على الكتب الدراسية، فإن ١٦ بالمئة فقط من التلاميذ هم الذين حصلوا فعلاً على هذه الكتب.

النتيجة الثالثة هي أن الفساد قد يؤدي إلى انخفاض جودة الخدمات الصحية والتعليمية؛ ففي إحدى الدول، أدى استخدام الرشاوى في تعيين المدرسين وترقيتهم إلى انخفاض كفاءة المدرسين في المدارس الحكومية، هذا بالإضافة إلى أن الموظفين قد يتعمدون تأخير أو إعاقة تقديم الخدمة بغرض الحصول على رشاوى^(٤٣).

أما دراسة (Dreher and Herzfeld, 2005)، فقد حاولت التعرف على التكلفة المترتبة على وجود الفساد في اقتصاد ما، من خلال تقدير آثار الفساد المباشرة وغير المباشرة في النمو، وذلك عن طريق تقدير تأثير الفساد في محددات النمو، باعتبار أن هذه المحددات قنوات يؤثر من خلالها الفساد في النمو، وذلك في ٧١ دولة في الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠١.

وأثبتت دراسة (Dreher and Herzfeld, 2005) أن معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية يتأثر طردياً بالإنفاق على التعليم (التأثير معنوي عند مستوى ١ بالمئة)، وأشارت في الوقت نفسه إلى ما توصلت إليه بعض الدراسات من أن الفساد يؤدي إلى تخفيض الإنفاق على التعليم. كما أثبتت من خلال علاقة انحدار أن الفساد يؤثر سلباً في التعليم عند مستوى معنوي ٥ بالمئة؛ فزيادة مؤشر الفساد بـ ١ بالمئة تؤدي إلى انخفاض الالتحاق بالتعليم بـ ٥ بالمئة. وتتفق هذه النتائج مع دراسات أخرى مثل (Mo, 2001) - التي عبّرت عن التعليم بمتوسط سنوات الدراسة - وتوصلت إلى أن زيادة مؤشر الفساد بـ ١ بالمئة تؤدي إلى تخفيض متوسط أعوام الدراسة بـ ٠,٢٥ عام^(٤٤).

Sanjeev Gupta, Hamid Davoodi and Erwin Tiongson, «Corruption and the Provision of Health (٤٣) Care and Education Services.» *IMF Working Paper* (International Monetary Fund), no. 00/116 (June 2000), pp. 3-4, 10-13 and 24.

Axel Dreher, and Thomas Herzfeld, «The Economic Costs of Corruption: A Survey and New (٤٤) Evidence.» (2005), pp. 3, 7, 9 and 10-14, <<http://129.3.20.41/eps/pe/papers/0506/0506001.pdf>> .

وبناءً على العرض السابق، أمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن علاقة التعليم بمستوى الفساد قضية ما زالت تحتاج إلى مزيد من الاختبار.

ثالثاً: المتغيرات ومصادر البيانات المستخدمة في النموذج القياسي

حاولت الدراسة تقدير العلاقة في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٧^(٤٥) في عيّنة من ٣٨ دولة نامية، وهي الدول التي توافرت فيها البيانات عن المتغيرات محل الدراسة. وفي ما يلي عرض للمتغيرات ومصادر البيانات.

١ - المتغير التابع وهو الفساد

يتم التعبير عن هذا المتغير بمؤشر إدراك الفساد^(٤٦) الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية التي صدر أول تقرير لها عام ١٩٩٥. ويضم هذا المؤشر معلومات عن مظاهر الفساد الإداري والسياسي، ويتم تكوينه بناءً على عدد من المسوح التي تجريها مجموعة من المؤسسات الدولية، وتضمّنها أسئلة يتم توجيهها إلى رجال الأعمال والمحللين الاقتصاديين وعامة الجمهور ووسائل الإعلام، وتعلّق بالرشاوى التي يحصل عليها الموظفون العموميون، واختلاس الأموال العامة، وأيضاً التحقق من قوة وفعالية جهود مكافحة الفساد. ويتراوح نطاق هذا المؤشر من (صفر) في حالة وجود درجة فساد كبيرة إلى (١٠) في حالة عدم وجود فساد^(٤٧).

٢ - المتغيرات المفسرة

تتضمّن المتغيرات التي اشتمل عليها عدد من الدراسات التطبيقية كمحددات للفساد، وخاصة تلك الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعليم والفساد، وهي:

أ - التعليم

يتم التعبير عنه باستخدام ثلاثة مؤشرات وهي:

(١) معدّل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الأساسي (بالمئة) (Primary Gross Enrollment Ratio (Prim))، ويُقصد به نسبة الطلبة الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي، بصرف النظر عن العمر، إلى إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية التي تدخل رسمياً هذه المرحلة التعليمية.

(٤٥) كانت بيانات التعليم الثانوي المتاحة لمصر من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٤، وبيانات التعليم العالي المتاحة لمصر والسنغال من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧.

(٤٦) هناك مقاييس أخرى للفساد، منها International Country Risk Guide (ICRG) الذي يتم تجميعه باستخدام معلومات أقل من تلك المستخدمة في CPI، ومن ثم فإنه أقل دقة، هذا علماً بأن معامل الارتباط بين المؤشرين مرتفع. انظر: Ahrend, «Press Freedom, Human Capital, and Corruption», pp. 9-10.

(٤٧) عبد الحلیم، «دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: دراسة مقارنة»، ص ٦٢، و <http://www.transparency.org> (2010)، «Corruption Perception Index: Surveys and Indices».

(٢) معدّل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي (بالمئة) (Secondary Gross Enrollment Ratio (Sec))، ويُقصد به نسبة الطلبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية، بصرف النظر عن العمر، إلى إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية التي تدخل رسمياً هذه المرحلة التعليمية.

(٣) معدّل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي (نسبة مئوية) (Tertiary Gross Enrollment Ratio (Ter))، ويقصد به نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي، بصرف النظر عن العمر، إلى إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية التي تدخل رسمياً هذه المرحلة التعليمية.

وقد تم الحصول على بيانات مؤشرات التعليم من إحصاءات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، المتاحة على موقعه الإلكتروني^(٤٨).

ب - الدخل

يتم التعبير عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار (PGDP)، وقد تم الحصول عليه من إحصاءات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

ج - الحقوق السياسية (PR)

يتم تكوين هذا المؤشر استناداً إلى مسح يضم تساؤلات عن مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد، وفي ضوء ذلك يتم تصنيف هذه التساؤلات إلى ثلاثة مكونات تتمثل في مدى كفاءة أو نزاهة العملية الانتخابية، والأحزاب السياسية ودرجة المشاركة السياسية، والمهام أو الوظيفة الحكومية ودورها في مكافحة الفساد والعنف السياسي. وتحدّد الإجابة عن هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد، وأيضاً الاستقرار السياسي. وفي ضوء ذلك يتم استخراج رقم إجمالي يعبر عن الحقوق السياسية، ويتراوح نطاق هذا المؤشر بين درجة واحدة وسبع درجات^(٤٩).

(٤٨) World Bank, «World Development Indicators», (2011), < <http://Data.worldbank.org/indicator> >.

(٤٩) تشير القيمة (١) إلى وجود نظام انتخابي يتسم بالنزاهة والعدالة في الدولة، ويتمتع المواطنون بالاستقلال السياسي، ولا يوجد فساد أو عنف سياسي، ويوجد جماعات معارضة، ويوجد مشاركة من جانب الأقليات في عمليات صنع القرار السياسي. أما القيمة (٢)، فتعني أن هناك بعض العوامل، كالفساد السياسي أو العنف العسكري، والتمييز السياسي ضد الأقليات بما يؤثر سلباً في السياسات المختارة، وبالتالي يضعف من كفاءة الديمقراطية، ولكن لا يزال النظام السياسي حراً. وتشير القيم (٣) و(٤) و(٥) إلى سيطرة كثير من العوامل المقيدة للديمقراطية، والتي تتمثل في العنف السياسي، والحروب الأهلية، وعدم نزاهة العملية الانتخابية، ولكن لا تزال هناك حماية للحقوق السياسية للأفراد. أما القيمة (٦)، فتعني أن هناك نظام حكم ذا حزب واحد، ولا يسمح للأفراد بالمشاركة السياسية، ولا توجد نزاهة في العملية الانتخابية، ولا يسمح للأفراد بمساءلة السلطات العامة. وفي حالة القيمة (٧)، فإن النظام السياسي يصبح محكوماً بقواعد جامدة لا تسمح بأية مشاركة في العملية السياسية، هذا إلى جانب انتشار العنف والفساد والتحيز السياسي، وبالتالي لا توجد حماية للحقوق السياسية. انظر: عادل محمد المهدي ونيفين محمد طريح، «الديموقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة»، «المجلة المصرية للتنمية والتخطيط»، العدد ١ (حزيران/يونيو ٢٠٠٨)، ص ٢١-٢٢، وعبد الحليم، المصدر نفسه، ص ٦٧-٦٩، و(2010)، «Freedom in the World, 2010, Methodology», Freedom House, < http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=351&ana_page=363&year=20 >.

د - الحريات المدنية (CL)

يتم تكوين هذا المؤشر استناداً إلى مسح يضم تساؤلات عن مدى حماية الحقوق المدنية للأفراد، وفي ضوء ذلك يتم تصنيف تلك التساؤلات إلى أربعة مكونات تتمثل في: حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم من دون الخضوع للاعتقالات، والحق في المشاركة والتنظيم، ومدى وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين، ومدى استقلالية الأفراد في المجتمع وحماية حقوقهم الفردية وتكافؤ الفرص وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي. ومن هذه المكونات يتم استخراج رقم إجمالي يعبر عن مدى حماية الحقوق المدنية للأفراد، ويتراوح نطاق هذا المؤشر بين درجة واحدة وسبع درجات^(٥٠).

هـ - حرية الصحافة

وفقاً لهذا المؤشر، تأخذ الدولة نقاطاً معينة تتراوح بين صفر (الأفضل) و ١٠٠ (الأسوأ). ويتم تصنيف وسائل الإعلام في الدولة وفقاً لمدى ما تسمح به من حرية تدفق المعلومات والأخبار إلى ثلاثة أنواع، وهي: حرة («F» Free)، أو حرة جزئياً («PF» Partly Free)، أو غير حرة («NF» Not Free)؛ فالدولة التي تحصل على صفر إلى ثلاثين نقطة تُعتبر وسائل الإعلام فيها «حرة»، والتي تحصل على ٣١ إلى ٦٠ نقطة تُعتبر وسائل الإعلام فيها «حرة جزئياً»، أما التي تحصل على ٦١ إلى ١٠٠ نقطة، فتُعتبر وسائل الإعلام فيها «غير حرة» (Freedom House، 2010). وقد تم التعبير عن حرية الصحافة بالمتغير الصوري (DI) معبراً عن وسائل إعلام «حرة» والمتغير الصوري (D2) عندما تكون وسائل إعلام «غير حرة»^(٥١).

وتم الحصول على البيانات الخاصة بمؤشرات الحقوق السياسية والحريات المدنية وحرية الصحافة من إحصاءات مؤسسة «دار الحرية» (Freedom House) المتاحة على موقعها الإلكتروني^(٥٢).

و - حجم الحكومة (Gexp)

ويعبر عنه بالإنفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتضمن

(٥٠) وتشير القيمة (١) إلى أن هناك نظاماً مؤسسياً مدعماً للحقوق المدنية، ولا يوجد عنف سياسي، وهناك حرية للتعبير عن الآراء والمعتقدات، ومصداقية في تنفيذ الأحكام، وأن هناك نظاماً اقتصادياً حراً. أما القيمة (٢)، فتعني أن هناك نقصاً في أحد هذه المكونات الأربعة للحرية المدنية، ولكنه لا يزال نظاماً حراً. أما القيم (٣) و(٤) و(٥)، فتعني أن هناك قيوداً حكومية مفروضة على الحقوق المدنية في المكونات الأربعة. أما القيمتان (٦) و(٧)، فتعنيان أنه لا يوجد أي شكل من أشكال الحريات المدنية، ولا يُسمح بحرية التعبير عن الآراء والمعتقدات، وتوجد قيود على ممارسة الأفراد للنشاط الخاص، وانتشار العنف السياسي بشكل كبير. انظر: المهدي وطريح، المصدر نفسه، ص ٢٢؛ عبد الحليم، المصدر نفسه، ص ٦٩-٧١، و Freedom House، Ibid.

(٥١) ومن ثم يأخذ المتغير D1 القيم ١، صفر، صفر والمتغير D2 القيم صفر، صفر، ١ للدول التي لديها وسائل إعلام «حرة»، «حرة جزئياً»، «غير حرة» على التوالي.

(٥٢) < http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=350&ana_page=368&year=2010 > .

إجمالي الإنفاق الحكومي الجاري على شراء السلع والخدمات (شاملاً أجور العاملين). كما يتضمّن معظم النفقات على الدفاع القومي والأمن، وذلك باستثناء الإنفاق العسكري الذي يُعدّ جزءاً من التكوين الرأسمالي الحكومي^(٥٣) الذي تم الحصول عليه من إحصاءات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

ز - الانفتاح التجاري (Open)

يُعبّر عنه بنسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة. وقد تم الحصول عليه من إحصاءات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

ح - الحرية الاقتصادية (Ecfree)

ويُقصد بها حماية الدولة وعدم تقييدها لحرية أفراد المجتمع في العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار. ويتم التعبير عنها بمؤشر الحرية الاقتصادية الذي يتراوح بين صفر و١٠٠، حيث تمثّل ١٠٠ أقصى درجات الحرية. ويمثّل هذا المؤشر متوسطاً لعشرة مكونات للحرية الاقتصادية، وهي^(٥٤): حرية ممارسة الأعمال؛ حرية التجارة؛ الحرية الضريبية؛ الإنفاق الحكومي؛ الحرية النقدية؛ حرية الاستثمار؛ الحرية المالية؛ حقوق الملكية؛ التحرر من الفساد؛ حرية العمل.

World Bank, «World Development Indicators».

(٥٣)

(٥٤) حرية ممارسة الأعمال: وهي مقياس كمي للقدرة على بدء مشروع معيّن وتشغيله وإغلاقه، وتعكس العبء التنظيمي الذي تتحمله المشروعات وكفاءة الدولة في عملية التنظيم. حرية التجارة: وهي مقياس مركّب يعكس إلغاء القيود التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في الصادرات والواردات من السلع والخدمات. الحرية الضريبية: وهي تقيس العبء الضريبي الذي تضعه الدولة ويتضمن كلاً من العبء الضريبي المباشر في صورة معدلات الضرائب المباشرة على دخول الأفراد والشركات والقيمة الإجمالية للإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. الإنفاق الحكومي: يعتبر هذا المكوّن الإنفاق الحكومي (الاستهلاك والتحويلات) نسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً لهذا المكوّن، كلما ارتفع حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي) انخفض مستوى الحرية. الحرية النقدية: يعبر عنها بمقياس استقرار الأسعار وتقدير مدى التحكم في مستوى الأسعار، حيث إن التضخم ومحاولات الدولة التحكم في الأسعار يؤديان إلى تقييد حرية السوق. حرية الاستثمار: وفقاً لهذا العنصر، لا توجد قيود على تدفقات الاستثمار في الدولة التي تسود فيها الحرية الاقتصادية، حيث يُسمح للأفراد والمشروعات بتوجيه استثمارات إلى أنشطة معيّنّة أو سحبها منها، سواء داخل الدولة أو عبر حدودها، من دون أية قيود. الحرية المالية: وهي مقياس لكفاءة النظام المصرفي، وكذلك لاستقلال القطاع المالي عن الحكومة، أي عدم تدخلها أو تحكمها في هذا القطاع. حقوق الملكية: يقيس هذا المكوّن درجة حماية القوانين في دولة ما لحقوق الملكية الخاصة ومدى قدرة الدولة على إنفاذ هذه القوانين، كما يأخذ في اعتباره مدى إمكانية مصادرة الملكية الخاصة ومدى استقلالية القضاء ووجود فساد داخل النظام القضائي، فضلاً عن قدرة الأفراد والمشروعات على وضع العقود موضع التنفيذ. التحرر من الفساد: يؤدي الفساد إلى تقييد الحرية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى سيادة عدم الثقة وعدم التأكد في العلاقات الاقتصادية. حرية العمل: يعبر عن هذا المكوّن بمقياس كمي يشتمل على العديد من الجوانب القانونية والتنظيمية لسوق العمل في دولة ما، مثل الحد الأدنى للأجور، والقوانين التي تمنع تسريح العمالة، والقواعد المنظمة للتعيين وساعات العمل، وغيرها. انظر: Heritage Foundation, «Index of Economic Freedom» (2011), < <http://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year> > .

رابعاً: قياس أثر التعليم في الفساد

قبل التطرق إلى قياس أثر التعليم في الفساد، يتعيّن اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيّرات محل الدراسة كما يلي:

١ - اختبار مدى سكون السلاسل الزمنية

يُقصد من إجراء هذا الاختبار تحديد ما إذا كانت بيانات السلسلة الزمنية ساكنة، أي تتغيّر بشكل منتظم، أو غير ساكنة. وعدم السكون يعني بالمفهوم الإحصائي احتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة (Unit Root)، وهو ما ينعكس على ارتباط المتوسط الحسابي والتباين لهذه السلسلة مع الزمن، بمعنى أن الزمن يفسر جانباً كبيراً من التغيّر في بيانات السلسلة الزمنية للمتغيّر^(٥٥).

وللتحقّق من مدى سكون بيانات السلاسل الزمنية للمتغيّرات محل الدراسة، تم إجراء اختبار جذر الوحدة الذي يتضمّن عدة أنواع من الاختبارات^(٥٦)، حيث يتمثّل فرض العدم في أن السلسلة الزمنية للمتغيّر تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير ساكنة، والفرض البديل في عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغيّر، أي أنها ساكنة^(٥٧). وتعرض نتائج الاختبارات في الجداول في ملحق الدراسة.

وبوجه عام، يتضح من نتائج مختلف الاختبارات لجذر الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيّرات كلها لم تحتو على جذر الوحدة، وهو ما يوضح سكون هذه السلاسل، وذلك في ما عدا متغيّر نصيب الفرد من الدخل الذي كان لا بد من أخذ الفروق الأولى للسلسلة الخاصة به للتخلص من مشكلة جذر الوحدة.

٢ - النموذج القياسي

يحاول هذا الجزء من الدراسة اختبار فرضيتها الأساسية، وهي: «يقلل التعليم من فرص انتشار الفساد»، وذلك من خلال قياس أثر التعليم في الفساد باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وباستخدام بيانات مجمّعة (Pooled Data) لعيّنة من ٣٨ دولة نامية في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٧. ويأخذ النموذج الشكل التالي:

(٥٥) عادل المهدي، «محددات الحساب الجاري في موازين مدفوعات بعض الدول العربية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ»، مجلة الاقتصاد والتجارة (جامعة عين شمس، كلية التجارة)، العدد ٣ (٢٠٠٠)، ص ١٣ و١٩.

(٥٦) يحتوي اختبار جذر الوحدة المستخدم في الدراسة على عدة اختبارات لسكون السلسلة الزمنية، كما يتضح من الجداول في ملحق الدراسة.

(٥٧) تُعتبر السلسلة الزمنية لأي متغيّر ساكنة ما دام متوسط قيم المتغيّر وتباينه متّسماً بالثبات عبر الزمن، وكذلك التغيرات بين أية قيمتين لمتغيّر نفسه بينهما، أي فجوة زمنية. انظر: Damodar N. Gujarati, *Basic Econometrics*, 4th ed. (New York: McGraw-Hill, 2003), pp. 798 and 815.

أ- بالنسبة إلى التعليم الأساسي:

$$\text{Cor}_{it} = \alpha + \beta_1 \text{PGDP}_{it} + \beta_2 \text{Prim}_{it} + \beta_3 \text{PR}_{it} + \beta_4 \text{CL}_{it} + \beta_5 \text{D}_{1it} + \beta_6 \text{D}_{2it} + \beta_7 \text{Gexp}_{it} + \beta_8 \text{Open}_{it} + \beta_9 \text{Ecfree}_{it} + u_{it} \quad (1)$$

وذلك في الدولة i ، والسنة t ، وحيث u هي حد الخطأ.

ب- بالنسبة إلى التعليم الثانوي:

$$\text{Cor}_{it} = \alpha + \beta_1 \text{PGDP}_{it} + \beta_2 \text{Sec}_{it} + \beta_3 \text{PR}_{it} + \beta_4 \text{CL}_{it} + \beta_5 \text{D}_{1it} + \beta_6 \text{D}_{2it} + \beta_7 \text{Gexp}_{it} + \beta_8 \text{Open}_{it} + \beta_9 \text{Ecfree}_{it} + u_{it} \quad (2)$$

ج- بالنسبة إلى التعليم العالي:

$$\text{Cor}_{it} = \alpha + \beta_1 \text{PGDP}_{it} + \beta_2 \text{Ter}_{it} + \beta_3 \text{PR}_{it} + \beta_4 \text{CL}_{it} + \beta_5 \text{D}_{1it} + \beta_6 \text{D}_{2it} + \beta_7 \text{Gexp}_{it} + \beta_8 \text{Open}_{it} + \beta_9 \text{Ecfree}_{it} + u_{it} \quad (3)$$

٣ - نتائج التقدير

تم تقدير النموذج بعد حذف المتغير الصوري المعبر عن حرية الصحافة، الذي ثبت عدم معنويته عند مراحل التعليم الثلاث، وكانت النتائج كما يلي:

أ- بالنسبة إلى التعليم الأساسي:

$$\text{Cor} = -1.74 + 0.0006 \text{ PGDP} - 0.01 \text{ Prim} + 0.13 \text{ PR}$$

$$t \text{ test} \quad (-2.42) \quad (1.71) \quad (-2.31) \quad (1.87)$$

$$- 0.21 \text{ CL} + 0.06 \text{ Gexp} + 0.005 \text{ Open} + 0.09 \text{ Ecfree}$$

$$(-2.25) \quad (4.87) \quad (3.57) \quad (12.22)$$

$$R^2 = 0.56$$

$$F = 54.37$$

ويتضح من هذه النتائج أن التعليم الأساسي يؤثر في الفساد تأثيراً عكسياً ومعنوياً، حيث إن زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي بـ ١ بالمئة تؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد بـ ٠,٠١ درجة.

ويلاحظ أيضاً أن المتغيرات المستقلة تفسر ٥٦ بالمئة من التغيرات في مستوى الفساد في الدول محل الدراسة. كما أن مقارنة قيمة F المحسوبة بقيمة F الجدولية أثبتت معنوية النموذج.

ب - بالنسبة إلى التعليم الثانوي :

$$\begin{aligned} \text{Cor} = & - 2.92 + 0.0007 \text{ PGDP} + 0.002 \text{ Sec} + 0.09 \text{ PR} \\ & (-4.86) \quad (1.78) \quad (0.73) \quad (1.37) \\ & - 0.17 \text{ CL} + 0.05 \text{ Gexp} + 0.006 \text{ Open} + 0.09 \text{ Ecfree} \\ & (-1.79) \quad (4.31) \quad (4.49) \quad (11.85) \end{aligned}$$

ويتضح من هذه النتائج أن متغير التعليم الثانوي غير معنوي إحصائياً. أما إشارة معامل التعليم الثانوي التي تعكس اتجاه العلاقة بينه وبين الفساد، فيلاحظ أنها موجبة، بمعنى أن العلاقة بين التعليم الثانوي ومستوى الفساد هي علاقة طردية.

ويلاحظ أيضاً أن المتغيرات المستقلة تفسر ٥٦ بالمئة من التغيرات في مستوى الفساد في الدول محل الدراسة. كما أن مقارنة قيمة F المحسوبة بقيمة F الجدولية أثبتت معنوية النموذج.

ج - بالنسبة إلى التعليم العالي :

$$\begin{aligned} \text{Cor} = & -2.39 + 0.001 \text{ PGDP} - 0.008 \text{ Ter} + 0.12 \text{ PR} \\ & (-4.15) \quad (2.69) \quad (-2.70) \quad (1.71) \\ & - 0.25 \text{ CL} + 0.060 \text{ Gexp} + 0.008 \text{ Open} + 0.09 \text{ Ecfree} \\ & (-2.64) \quad (4.99) \quad (5.51) \quad (11.42) \end{aligned}$$

$$R^2 = 0.57$$

$$F = 54.50$$

ويتضح من هذه النتائج أن التعليم العالي يؤثر في الفساد تأثيراً عكسياً ومعنوياً، حيث إن زيادة معدل الالتحاق بالتعليم العالي بـ ١ بالمئة تؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد بـ ٠,٠٠٨ درجة.

ويلاحظ أيضاً أن المتغيرات المستقلة تفسر ٥٧ بالمئة من التغيرات في مستوى الفساد في الدول محل الدراسة. كما أن مقارنة قيمة F المحسوبة بقيمة F الجدولية أثبتت معنوية النموذج.

وعليه، تتلخص نتائج التقدير في أن زيادة مستوى التعليم تؤدي إلى الحد من انتشار الفساد بالنسبة إلى مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم العالي، وتتفق هذه النتيجة مع معظم الدراسات السابقة. أما بالنسبة إلى مرحلة التعليم الثانوي، فكان اتجاه العلاقة مختلفاً، حيث كانت العلاقة بين التعليم في هذه المرحلة والفساد علاقة طردية، وهذا ما أثبتته القليل من الدراسات السابقة.

كما تشير النتائج عند المستويات الثلاثة من التعليم إلى أن باقي المتغيرات المستقلة تؤثر معنوياً في الفساد، كالتالي :

- تؤدي زيادة الحريات المدنية إلى الحد من الفساد، كما هو متوقَّع.

- يؤدي ارتفاع الدخل - معبراً عنه بتغيُّر نصيب الفرد من الدخل - إلى زيادة مستوى الفساد، حيث إن ارتفاع الدخل قد يشجع على ممارسة الفساد، نظراً إلى إمكانية تحقيق المزيد من المكاسب الريعية من عمليات الفساد. كما قد يكون لدى الأغنياء حافز أكبر وفرص أعلى لممارسة الفساد.

- زيادة حجم الحكومة تؤدي إلى زيادة مستوى الفساد، حيث تزداد فرص الموظفين العموميين لاستغلال وظائفهم والحصول على رشاوى، مقابل تحقيقهم مصالح المواطنين.

- زيادة درجة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة مستوى الفساد؛ فالدول النامية التي تعاني في معظمها ارتفاع درجة انتشار الفساد قد يكون من الصعب أن تتحقق فيها الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري في تقليص حالات الفساد. بل على العكس، قد يتمكن بعض أصحاب المصالح من استغلال هذا الانفتاح لصالحهم، خاصة في ظل عدم وجود رقابة كافية من الدولة.

- زيادة الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة مستوى الفساد، ويمكن تفسير ذلك بأن الحرية الاقتصادية إذا لم تكن مصحوبة بدرجة من الرقابة الكفء والفعالة، فإنها قد تؤدي إلى زيادة الفوضى، ومن ثم زيادة فرص حدوث الفساد.

- زيادة الحقوق السياسية تؤدي إلى زيادة مستوى الفساد، ويمكن تفسير ذلك بأنه في ظل ظروف كثير من الدول النامية التي تعاني ارتفاع مستويات الفساد بشكل كبير، فإن المهم ليس مجرد وجود حقوق سياسية للأفراد، وإنما ممارستها الفعالة لتلك الحقوق بما يمكنهم من المشاركة الحقيقية في العملية السياسية، واختيار من يمثلهم حتى لا تتمكن العناصر التي تمارس الفساد من السيطرة على الوظائف المهمة أو الوصول إلى السلطة.

خامساً: الخلاصة والنتائج

استهدفت الدراسة التعرّف على تأثير التعليم في ظاهرة الفساد، وقامت باختبار فرضية أساسية، وهي: «يقلل التعليم من فرص انتشار الفساد». وحاولت الدراسة إلقاء الضوء على الأدبيات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين التعليم والفساد، التي اتضح منها أن معظم الدراسات تؤيد أن زيادة مستوى التعليم - بصرف النظر عن المرحلة التعليمية - تؤدي إلى الحد من الفساد، وذلك في ما عدا القليل من الدراسات التي أثبتت عكس ذلك، وهو أن ارتفاع مستوى التعليم يزيد من انتشار الفساد.

واعتمدت الدراسة في اختبار مدى صحة الفرضية على دالة انحدار متعدّد خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٧ في ٣٨ دولة نامية. وجاءت نتائج التقدير في مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم العالي متفقة مع معظم الدراسات السابقة في هذا الشأن، حيث كانت معاملات متغيّر التعليم - ممثلاً في معدلات الالتحاق بالتعليم - سالبة ومعنوية إحصائياً، بينما كانت معلمة متغيّر التعليم الثانوي موجبة وغير معنوية إحصائياً، وهو ما يعكس اتجاهاً طردياً للعلاقة بين

التعليم الثانوي والفساد، وهذا ما أيده قليل من الدراسات السابقة. وبالتالي، نقبل فرضية الدراسة على مستوى التعليم الأساسي والعالي، ونرفضها على مستوى التعليم الثانوي.

ويمكن القول، بناءً على النتائج السابقة، إن لزيادة التعليم دوراً مهماً في مكافحة الفساد والحد من انتشاره، وخاصة في الدول النامية، حيث ينخفض الوعي لدى الأفراد في ما يتعلق بحقوقهم؛ فبوجه عام، لا يدرك معظم المواطنين في الدول النامية أن من حقهم الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الموظفون الحكوميون، وبالتالي قد يستغل هؤلاء الموظفون ذلك ويطالبون المواطنين برشاوى أو بمقابل لهذه الخدمات. وعليه، كلما ارتفع مستوى التعليم ومن ثم ازداد وعي المواطن، انخفضت فرص انتشار الفساد^(٥٨).

ومن هنا يبرز دور التعليم وما يتضمّنه من برامج تهدف إلى محاربة الفساد؛ فهذه البرامج لا تهدف فقط إلى زيادة قدرة الأفراد على محاربة الفساد، وإنما تهدف أيضاً إلى عدم انخراط الأفراد أنفسهم في ممارسات الفساد. ويتطلب ذلك ضرورة إلمام الأفراد ووعيهم لمدى انتشار الفساد ولمدى الأضرار التي يلحقها بهم وبمجتمعاتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن أية محاولة لتفعيل دور التعليم في مكافحة الفساد من خلال المؤسسات التعليمية يتعيّن أن تشتمل على:

١ - إدخال برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى مكافحة الفساد ضمن المناهج التعليمية، بحيث تتضمن هذه البرامج تعريف الطلبة بمفهوم الفساد وأشكاله المختلفة، وأين وكيف يمكن أن تتم ممارسات الفساد بدءاً من مدارسهم أو جامعاتهم إلى أي مكان آخر في مجتمعاتهم. هذا مع ضرورة حصول المدرسين أنفسهم على برامج تدريبية تمكّنهم من شرح هذه الموضوعات للطلبة بكفاءة.

٢ - اطلاع الطلبة على المسوح المتعلقة بالفساد، مستوياته وأسبابه في بلدانهم والبلدان الأخرى.

٣ - قيام الطلبة أنفسهم بعمل استبيانات للتعرف على مدى إدراك أفراد المجتمع لممارسات الفساد ومدى انتشارها، وعلى نماذج نجاح في مقاومة الفساد. وبذلك يستطيعون - من خلال الخبرات الشخصية لأفراد المجتمع - التعرف على كيفية وقوع هؤلاء الأفراد ضحايا لممارسات مختلفة للفساد، وهو ما يوّلّد لدى الطلبة الشعور بالمسؤولية تجاه مجتمعهم، ويشجعهم على مقاومة التورّط في أية ممارسات للفساد، بالإضافة إلى العمل على محاربة الفساد.

٤ - زيادة وعي الطلبة بعدم مشروعية ممارسات الفساد، وتعريفهم بالعقوبات المفروضة على هذه الممارسات، وحثّهم على احترام القانون^(٥٩).

يتضح ممّا سبق كيف يمكن للتعليم أن يساهم في الحد من انتشار الفساد.

Ali and Isse, «Determinants of Economic Corruption: A Cross-Country Comparison,» p. 464. (٥٨)

Keen, «Fighting Corruption through Education,» pp. 8, 17-19 and 25. (٥٩)

الملحق

الجدول الرقم (١)
مجموعة الدول النامية المستخدمة في القياس

السنگال	أذربيجان
شيلي	الأرجنتين
الفلبين	الأردن
كازاخستان	إستونيا
الكامبيون	أوزبكستان
كرواتيا	أوغندا
كولومبيا	أوكرانيا
لاتفيا	باراغواي
ليتوانيا	البرازيل
ماليزيا	بلغاريا
المجر	بوتسوانا
مصر	بولندا
المغرب	بوليفيا
المكسيك	بيرو
ملاوي	بيلاروسيا
موريشوس	تركيا
مولدوفا	تونس
ناميبيا	رومانيا
الهند	السلفادور

الجدول الرقم (٢)
نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغير الفساد

Method	Statistic	Prob.**	Cross-section s	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.31265	0.0000	38	288
Breitung t-stat	0.47854	0.6839	38	250
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.98084	0.1633	38	288
ADF - Fisher Chi-square	93.9160	0.0799	38	288
PP - Fisher Chi-square	127.610	0.0002	38	304
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	6.78554	0.0000	38	342

الجدول الرقم (٣)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغير نصيب الفرد من الناتج PGDP^(*)

Method	Statistic	Prob.**	Cross-section s	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-15.0582	0.0000	38	244
Breitung t-stat	0.18429	0.5731	38	206
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.91262	0.0279	38	244
ADF - Fisher Chi-square	146.978	0.0000	38	244
PP - Fisher Chi-square	269.732	0.0000	38	266
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	29.5889	0.0000	38	304

(*) الفروق الأولى.

الجدول الرقم (٤)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغير معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي Prim

Method	Statistic	Prob.**	Cross-section s	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.48770	0.0002	38	295
Breitung t-stat	-1.96719	0.0246	38	257
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	137.673	0.0000	38	295
PP - Fisher Chi-square	152.998	0.0000	38	303

الجدول الرقم (٥)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغير معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي Sec

Method	Statistic	Prob.**	Cross-section s	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.86214	0.0021	38	287
Breitung t-stat	1.86656	0.9690	38	249
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.03226	0.5129	38	287
ADF - Fisher Chi-square	99.8781	0.0346	38	287
PP - Fisher Chi-square	125.337	0.0003	38	300
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	9.07215	0.0000	38	338

الجدول الرقم (٦)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغير معدل الالتحاق بالتعليم العالي Ter

Method	Statistic	Prob.**	Cross-section s	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.69390	0.0000	38	270
Breitung t-stat	-2.44869	0.0072	38	232
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.60201	0.7264	38	270
ADF - Fisher Chi-square	87.2380	0.1779	38	270
PP - Fisher Chi-square	100.903	0.0296	38	288
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	13.6626	0.0000	38	326

الجدول الرقم (٧)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغير الحقوق السياسية PR

Method	Statistic	Prob.**	Cross-section s	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-14.7469	0.0000	21	163
Breitung t-stat	-0.67888	0.2486	21	142
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.70077	0.0001	21	163
ADF - Fisher Chi-square	67.1482	0.0081	21	163
PP - Fisher Chi-square	79.4246	0.0016	23	184
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	7.14445	0.0000	38	342

الجدول الرقم (٨)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغير الحقوق المدنية CL

Method	Statistic	Prob.**	Cross-section s	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.47242	0.0003	24	191
Breitung t-stat	-1.25732	0.1043	24	167
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	66.7106	0.0382	24	191
PP - Fisher Chi-square	122.006	0.0006	38	304

الجدول الرقم (٩)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغير الإنفاق الحكومي G_{exp}

Method	Statistic	Prob.**	Cross-section s	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.8145	0.0000	38	284
Breitung t-stat	0.68670	0.7539	38	246
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.03389	0.0012	38	284
ADF - Fisher Chi-square	133.524	0.0001	38	284
PP - Fisher Chi-square	131.774	0.0001	38	304
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	9.80309	0.0000	38	342

الجدول الرقم (١٠)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغير الانفتاح $Open$

Method	Statistic	Prob.**	Cross-section s	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-17.4086	0.0000	38	286
Breitung t-stat	-0.46978	0.3193	38	248
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.08375	0.0186	38	286
ADF - Fisher Chi-square	137.240	0.0000	38	286
PP - Fisher Chi-square	155.405	0.0000	38	304
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	16.0386	0.0000	38	342

الجدول الرقم (١١)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغير الحرية الاقتصادية Ecfree

Method	Statistic	Prob.**	Cross-section s	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-15.5051	0.0000	38	283
Breitung t-stat	0.42475	0.6645	38	245
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.11155	0.1332	38	283
ADF - Fisher Chi-square	121.111	0.0008	38	283
PP - Fisher Chi-square	125.342	0.0003	38	304
Null: No unit root (assumes common unit root process)				
Hadri Z-stat	16.2839	0.0000	38	342